



تقرير لجنة المراجعة والالتزام عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31م

عقدت لجنة المراجعة والالتزام خلال العام المالي 2022م تسعة اجتماعات تضمنت بحث ومناقشة الموضوعات المدرجة بخطتها السنوية المعتمدة من مجلس الإدارة، بالإضافة إلى موضوعات أخرى ذات صلة.

الجدول التالي يوضح تواريخ انعقاد الاجتماعات وبيانات الحضور للاجتماعات للجنة خلال العام 2022م:

بيان	التاريخ	عدد الحضور	بيان	التاريخ	عدد الحضور
الاجتماع الأول	2 يناير	جميع أعضاء اللجنة	الاجتماع السادس	28 يوليو	جميع أعضاء اللجنة
الاجتماع الثاني	30 يناير	جميع أعضاء اللجنة	الاجتماع السابع	26 سبتمبر	جميع أعضاء اللجنة
الاجتماع الثالث	16 فبراير	جميع أعضاء اللجنة	الاجتماع الثامن	20 أكتوبر	جميع أعضاء اللجنة
الاجتماع الرابع	6 مارس	جميع أعضاء اللجنة	الاجتماع التاسع	29 ديسمبر	جميع أعضاء اللجنة
الاجتماع الخامس	21 إبريل	جميع أعضاء اللجنة			

وتتكون لجنة المراجعة والالتزام من خمسة أعضاء، عضوين من مجلس إدارة المصرف وثلاثة أعضاء مستقلين.

أعضاء لجنة المراجعة والالتزام بمصرف الراجحي المملكة العربية السعودية	
الاسم	العضوية
عبد اللطيف بن علي السيف	رئيس اللجنة و عضو مجلس الإدارة
راند بن عبدالله التميمي	عضو اللجنة و عضو مجلس الإدارة
الدكتور عبد الله بن علي المنيف	عضو اللجنة
فراج بن منصور أبو اثنين	عضو اللجنة
وليد بن عبد الله تميرك	عضو اللجنة

فيما يلي ملخص لأعمال لجنة المراجعة والالتزام للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، مشتملا على أبرز أنشطتها والأعمال التي قامت بها اللجنة وتابعتها في إطار تنفيذ لائحته المعتمدة من قبل الجمعية العمومية للمصرف.

أولاً: قرارات لجنة المراجعة والالتزام.

خلال اجتماعات لجنة المراجعة والالتزام للعام 2022م، قامت اللجنة بالتوصية على عدد (54) قراراً، حيث تم إنجاز وتنفيذ (44) قراراً منها، وجاري العمل على المتبقي وهي (10) قرارات.

ثانياً: القوائم المالية للمصرف.

ناقشت اللجنة خلال عدد من اجتماعاتها القوائم المالية المرحلية الربعية والسنوية الموحدة للمصرف للعام 2022م حيث تم من خلالها مناقشة عدد من الموضوعات ذات العلاقة مع الإدارة التنفيذية والمراجعين الخارجيين على النحو التالي:

- مناقشة نتائج القوائم المالية الربعية الموحدة للمصرف مع المراجعين الخارجيين والإدارة التنفيذية.
- مناقشة نتائج القوائم المالية السنوية الموحدة للمصرف كما في 2022/12/31م مع المراجعين الخارجيين والإدارة التنفيذية.
- متابعة نتائج تعديلات الإدارة المتراكمة (Management Overlays) خلال العام 2022م والإيضاحات المتعلقة بها مع المراجعين الخارجيين والإدارة التنفيذية.
- متابعة نتائج الإجراءات المحاسبية الشاملة التي قام بها المصرف بالاستعانة مع مستشار خارجي للاستحواذ على شركة إجادة.
- متابعة نتائج العمل على استرداد ضريبة القيمة المضافة من وزارة البلدية والقروية والإسكان وذلك مقابل ضريبة القيمة المضافة التي قد دفعها المصرف مسبقاً عن العملاء من المسكن الأول.
- الإطلاع على التحسينات التي نفذها المصرف على منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام 2022م لقطاعي الأفراد وغير الأفراد.
- متابعة إجراءات استرداد مستحقات المصرف لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لضريبة القيمة المضافة وذلك فيما يتعلق بالعقارات الممولة لمشتري المنزل الأول.
- متابعة نتائج المعالجة المحاسبية لشركة الراجحي للتأمين التعاوني بعد زيادة حصة ملكية المصرف إلى 35%.

ثالثاً: المراجعين الخارجيين.

الإطلاع على الإفصاح المقدم من قبل المراجع الخارجي KPMG حول عدد من الخدمات المقدمة خارج نطاق أعماله المرتبطة بخدمات المراجعة الربعية والسنوية للقوائم المالية ومناقشة ذلك للتأكد من عدم تأثيرها على استقلالية المراجع الخارجي وكذلك عدم وجود ما يتعارض مع الأنظمة والتشريعات ذات الصلة.

رابعاً: المراجعة الداخلية.

تابعت لجنة المراجعة والالتزام نتائج أعمال مجموعة المراجعة الداخلية ومستوى التقدم في أعمال المجموعة وفق الخطة الاستراتيجية والسنوية المعتمدة، وناقشت أبرز الملاحظات والتوصيات وخطط المعالجة الخاصة بها. كما اعتمدت عدد من اللوائح والسياسات ذات الصلة والمرتبطة بأعمال المجموعة وفقاً لما يلي:

- مناقشة واعتماد خطة مجموعة المراجعة الداخلية كذلك الخطة السنوية للعام 2022م والمبادرات ومؤشرات قياس الأداء المرتبطة بها بما في ذلك الفروع الدولية في الكويت والأردن.
- مناقشة أهم نتائج أعمال المراجعة الداخلية للعام 2022م لقطاعات البنك المختلفة والفروع الدولية وكذلك التقارير الخاصة بمجموعة المراجعة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة لذلك.
- متابعة نتائج التقدم في تنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة من مجموعة المراجعة الداخلية على الإدارات التنفيذية والفروع الدولية وتقديم عدد من التوصيات اللازمة حيال ذلك.
- اعتماد معايير وأهداف الأداء الخاصة برئيس مجموعة المراجعة الداخلية للعام 2022م.
- تأكيد فاعلية واستقلالية المراجعة الداخلية والتأكد من عدم وجود أي قيود على نطاق عملهم.
- مناقشة واعتماد خطة مجموعة المراجعة الداخلية كذلك الخطة السنوية للعام 2023م والمبادرات ومؤشرات قياس الأداء المرتبطة بها بما في ذلك الفروع الدولية في الكويت والأردن.
- مراجعة لائحة لجنة المراجعة والالتزام والتوصية باعتمادها.
- متابعة مستوى كفاية الموارد البشرية لمجموعة المراجعة الداخلية في المصرف وفروعه الدولية بما في ذلك متابعة إكمال توظيف الكوادر المؤهلة على الوظائف الشاغرة في قطاع المراجعة الداخلية.
- الإطلاع على اعتمادات لجنة الرقابة الداخلية في تعديل تاريخ معالجة عدد من الملاحظات وفقاً لعدد من المبررات المرتبطة بها.
- التأكيد على تفعيل دور مجموعة المراجعة الداخلية وتواجدها في عضوية لجان المراجعة للشركات التابعة للمصرف.
- الإطلاع على نتائج تقارير تقييم بيئة الرقابة الداخلية في المصرف لعام 2022م وعرض ملخص لها من خلال الاجتماع مع مجلس إدارة المصرف وتقديم عدد من التوصيات المتعلقة بها.

خامساً: مجموعة الالتزام.

تابعت لجنة المراجعة والالتزام نتائج أعمال مجموعة الالتزام ومستوى التقدم في أعمال المجموعة وفق الخطة المعتمدة لعام 2022م، وناقشت أبرز الملاحظات. كما اعتمدت عدد من اللوائح والسياسات ذات الصلة. فيما يلي أبرز التوصيات والقرارات المرتبطة بأعمال المجموعة وفقاً لما يلي:

- الإطلاع على تقرير الالتزام السنوي للعام 2021م لمجموعة الالتزام ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة للاعتماد.
- مناقشة واعتماد برنامج وخطة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية السنوية للعام 2022م لمجموعة الالتزام.
- العمل على رفع مستوى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي ومن الجهات الرقابية والإشرافية في المملكة العربية السعودية ذات العلاقة بأعمال المصرف.
- الحث باستمرار على تعزيز ثقافة الالتزام في المصرف لما لذلك من دور أساسي في درء مخاطر عدم الالتزام، وبوجه خاص المخاطر النظامية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية.
- الإطلاع على إجراءات نقل إدارة مكافحة الاحتيال من مجموعة الالتزام إلى مجموعة المخاطر، والتوصية بتحديث لائحة عمل اللجنة لتتوافق مع ذلك ونقل كافة المهام المتعلقة بإدارة مكافحة الاحتيال إلى لجنة المخاطر.
- متابعة ودعم مجموعة الالتزام فيما يخص كفاية الموظفين بما يتناسب مع توجيهات البنك المركزي السعودي وحاجات العمل لكلاً من إدارة الالتزام وإدارة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، ومكافحة التستر التجاري، ومكافحة الرشوة والفساد ومكافحة الاحتيال.
- متابعة أداء المصرف في تنفيذ خطة مجموعة الالتزام حول التدريب والتوعية وعلى الجهود المبذولة من قبل المجموعة بالتعاون مع أكاديمية الراجحي للتدريب.
- متابعة زيارة البنك المركزي التفتيشية لمجموعة الالتزام وتقديم الدعم الكامل وتوفير كافة متطلبات فريق التفتيش ومتابعة سير إقبال الملاحظات المرصودة من قبل فريق التفتيش وسرعة معالجتها وفقاً للتواريخ المستهدفة.

- الاطلاع خلال الاجتماعات على كافة الغرامات الواردة من البنك المركزي السعودي والجهات التشريعية الأخرى واستعراض مجهودات مجموعة الالتزام في الحد من الغرامات خلال العام 2022م والتوجيه ببذل جهود أكبر لتجنب ذلك.
- مناقشة خطة سير المشاريع القائمة لتطوير الأنظمة الآلية في مجموعة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية ودعمها بالموازنات اللازمة لإكمال تنفيذها.
- المناقشة بشكل مستمر لأعمال إدارة مكافحة الجرائم المالية وتقييم أداء نظام الرقابة الآلي (SAS) وأعمال مكافحة الاحتيال المالي وأهم حالات الإبلاغ عن المخالفات (صفارة الإنذار).
- الاطلاع والمتابعة بشكل مستمر على حالات احتيال الهندسة الاجتماعية والحوادث التقنية المقدمة من مجموعة الالتزام.
- الاطلاع على تقرير حماية وشكاوى العملاء السنوي لفرع الكويت لعام 2020م والتوصية برفعه إلى مجلس الإدارة.
- الاطلاع على التحديثات المتعلقة بسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمصرف والتوصية برفعها إلى مجلس الإدارة.
- الاطلاع على أبرز نتائج لجنة الالتزام في المصرف خلال العام 2022م.
- الاطلاع على التحديثات المتعلقة بلائحة لجنة الالتزام – فرع الكويت ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة للاعتماد.
- مناقشة التعديلات المقدمة من رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي ماليزيا فيما يخص الإبلاغ عن المخالفات في حال التبليغ عن المخالفات عن أحد أعضاء مجلس الإدارة في مصرف الراجحي ماليزيا والموافقة عليها.
- توجيه مجموعة الالتزام بالطلب من مجموعات العمل في المصرف بالعمل عاجلاً على الالتزام بتعليمات البنك المركزي السعودي وتطبيقها بشكل كامل.
- التوصية في الإسراع في تنفيذ أتمتة المشاريع التي من شأنها رفع مستوى كفاءة وفعالية الأنظمة الرقابية لدى المصرف.
- أوصت اللجنة على أن يتم العمل على تطبيق متطلبات البنك المركزي السعودي حول آلية التصديق الرقمي في الحال تفضيلاً لفرض الغرامات على المصرف.

سادساً: المجموعة الشرعية.

- استعرضت اللجنة نتائج التقرير الرقابي الشرعي للعام 2022م، ومستوى التقدم في أعمال إدارة الرقابة الشرعية وفق الخطة المعتمدة لعام 2022م، كما ناقشت أبرز الملاحظات المتعلقة بالمنتجات ومستوى التقدم في معالجتها.
- الاطلاع على مستهدفات مهمة التدقيق الشرعي لإدارة الرقابة الشرعية للعام 2023م.

سابعاً: موضوعات أخرى.

- اعتماد خطة لجنة المراجعة والالتزام للعام 2023م وذلك وفق لائحة لجنة المراجعة والالتزام المعتمدة.
- متابعة التحديثات حول آلية معالجة صندوق الموظفين في المصرف والتوصية بالتنسيق المباشر بين شركتي (PWC) و (Clever Chance) لتوحيد الجهود وتطبيق أطر الحوكمة المناسبة وتقديم عدد من التوصيات المتعلقة بذلك.
- استمرار متابعة سير العمل في تنفيذ نظام معاملات الأطراف ذات العلاقة في المصرف.
- الاطلاع على خطة المصرف الاستراتيجية والمتضمنة الأهداف والمؤشرات المتعلقة بها.
- الاطلاع على نموذج وآلية عمل تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) والمقدم من مجموعة المخاطر بالمصرف.
- الاطلاع على عرض مقدم من قبل مجموعة المخاطر والمتعلقة بتأثير تطبيق متطلبات بازل 4 على أعمال المصرف.

ثامناً: رأي لجنة المراجعة والالتزام حول تقييم نظام الرقابة الداخلية عن العام المنتهي في 2022/12/31م.

قام مصرف الراجحي خلال العام 2022م ببذل كافة الجهود الممكنة لضمان ملائمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الصادرة عن البنك المركزي السعودي. كما أن الأنشطة المنفذة خلال العام 2022م، والتي تضمنت مراجعة لكفاءة النظام الرقابي الداخلي من خلال أعمال المراجعة الداخلية والالتزام والمخاطر. هذا وقد أسهمت في تقديم تأكيدات معقولة لملائمة الضوابط الرقابية الداخلية المتبعة، بالإضافة لتأكيد وجود الأنظمة والإجراءات اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر العالية التي قد تواجه المصرف وطريقة التعامل معها وكذلك سلامة تطبيقها، هذا ولم يتبين وجود نقاط ضعف جوهرية تؤثر على ملائمة نظام الرقابة الداخلية. وعليه وفقاً لنتائج أعمال تقييم نظام الرقابة الداخلية، فإن مصرف الراجحي لديه نظام رقابي داخلي كافي ويعمل بصورة ملائمة وتتم مراقبته وتعزيزه بشكل مستمر، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغ مستوى تصميمه وفاعليته لا يمكن أن يوفر تأكيدات مطلقة.